



جامعة الأديان والمذاهب
كلية القانون

رسالة الماجستير
فرع القانون

المركز (الوضع) القانوني للمتحولين (عابري الجنسية) دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون العراقي

إعداد
مهند ناجي ابراهيم ابراهيم

الأستاذ المشرف
الدكتور محمد صادق

فبراير ٢٠٢٣ م



دانشگاه ادیان و مذاهب
دانشکده حقوق

پایان نامه کارشناسی ارشد
رشته حقوق

مطالعه تطبیقی وضعیت حقوقی تغییر جنسیت در فقه اسلامی و حقوق عراق

نگارش
مهند ناجی ابراهیم ابراهیم

استاد راهنما
دکتر محمد صادقی

اسفند ۱۴۰۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اثرین و جلیان

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا»

سورة الحجرات: ۱۳

الأصلية

محضر المناقشة

الاهداء

إلى نور محمد رسول الله (صلى الله عليه وآله) الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً سيدي صاحب العصر والزمان الأمام المهدي (عجل الله
فرجه)

إلى عمامة الوقار ومرجع الأخيار، أمام فتوى الجهاد الكفائي سيدي الأمام السيستاني

إلى ولي الأمة وحامل لوائها سماحة الأمام الخامنئي

إلى روح العزة والفخر وروثق الطيب والأمل، إلى روح والدي

إلى شهداء الحق وفرسان النصر الذين تسابقوا لفك حصار مدينة آمرلي

إلى أرواح شهداء العراق جميعاً

إلى أبطالنا في سوح الوغى المدافعين عن حياض وطننا الأبي

الشكر والتقدير

اشكر الله عز وجل الذي ألهمني القوة والأمل في إنجاز دراستي وسخر لعبد الضعيف الممكن والمستحيل.
أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة الأستاذ الدكتور محمد صادقي الذي قبل تولي مهمة الإشراف والذي بذل ما في وسعه من
جهد في سبيل إكمال هذه الدراسة
أتقدم بالشكر التقدير الخالص إلى أساتذتي في كلية الحقوق في جامعة الأديان والمذاهب الذين بذلوا ما بوسعهم لتمكيني
علميا وفكريا.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الصدر الحنون التي لم تدخر جهدا في دعمي (والدتي الفاضلة)
ولإخوتي الأفاضل الداعمين لي أطال الله في أعمارهم ووفقهم لما يحب ويرضى (سامي أبو سيف، فارس أبو حيدر، دحام
أبو علي، وسام أبو حسين) كما لا يسعني إلا أن أقدم شكري لزوجتي (أم ميرفت) وابنتي ميرفت وزملائي الذين رافقوني
في دفعة الدراسات العليا في كلية الحقوق في جامعة الأديان والمذاهب وعلى رأسهم الأخ "محمد ناجي" الذي رافقني طوال
فترة الدراسة.

المستخلص

تعتبر حالات التحول الجنسي (التغيير الجنس) من الحالات التي باتت تنتشر بشكل متسارع وتثير الإشكالات الشرعية والطبية والقانونية في جمع دول العالم ويعني "إن عملية التحول الجنسي هو تغيير في أصل الجنس البشري للذكر أو الأنثى وحصوله يعني اختلال التوازن فالكثير من المنظمات الحقوقية اعتبرت هذه العملية في مصاف مصادرة حقوق الجنس الدخيل عليه" ففي دراستنا هذه نسلط الضوء على المركز القانوني لتغيير الجنس بالنسبة للقانون الوضعي العراقي و نظرة إلى الفقه الأمامي و آرائه المتعددة في تغيير الجنس المستمد من آراء فقهاءه في القرن العشرين والمعاصرين بالإضافة إلى آراء المذاهب السنية الأربعة وقد سلطنا الضوء على الفتاوى الشرعية لكبار مراجع الدين الأمامية، فمن خلال دراستنا هذه تبين مجموعة من الإشكالات التي طرأت على مستحدثات المسائل الدينية المطابقة للأحكام الشرعية وقد أخذنا بآراء بعض العلماء العاملين والمحدثين من أساتذة الحوزات العلمية وفقهاء القانون الوضعي وأشرنا في توصياتنا على ما رأيناه ناقصاً أو غير مشروع وثبتنا الآراء المقبولة، وعليه قد توصلنا إلى أن التغيير الجنسي في الفقه الإسلامي أخذ منحى الاختلاف في وجوب التغيير بشرط أن يتم توافق بين الأجهزة الداخلية والخارجية للمتغير بينما القانون العراقي ذهب إلى التغيير لمعالجة الخنوثة بالإضافة إلى معالجة مرضى اضطراب الهوية الجنسية الذي به خالف التوجه الديني وفتح المجال أما التغيير القريب من الرغبة النفسية في عدم تقبل الجنس الظاهر فالتحولين جنسياً، أي تغيير جنس كامل إلى جنس آخر، احتمال لم يتم إثباته بعد، والأسئلة الفقهية المذكورة في هذا النوع هي فرضيات بحتة لا موضوع لها لذا فإن تغيير الجنس، بمعنى أن يظل الفرد جنسه الأول، ولكنه يتسبب في تغيير جنسه دون تغييره إلى جنس آخر، أي بتغيير الجهاز التناسلي وإعطائه أدوية عن طريق الحقن لجعل حالة الجنس الآخر. تظهر فيه فيحرم البحث عن التغييرات فيه. فلم نلاحظ بان المشرع العراقي قد نظم قانوناً أو تشريعاً خاصاً لعمليات تغيير الجنس إنما اقتصر ذلك على تعليمات عامه أصدرتها وزارة الصحة العراقية بكتبها ذي العدد لسنة ٢٠٠٢ ميلادية وإن إجازة عمليات تصحيح الجنس إقصرت على مرضه اضطراب الهوية الجنسية وحالات الخنثى فإن قانون البطاقة الوطنية الموحدة وهو القانون النافذ فيما يتعلق بمنح التصاريح المدنية لم يضع في طياته بنود خاصة بالتغيير الجنسي وإن تغيير الاسم أو الإضافة إليه أو حذف منه اعتبرت تبديلاً للاسم المقيد في السجل العام.

الكلمات المفتاحية: عابري الجنس، المتحولين جنسياً، الوضع القانوني، المركز القانوني.

چکیده

موارد دگرگونی جنسی (تغییر جنسیت) از جمله مواردی است که به سرعت در حال گسترش است و مشکلات قانونی، پزشکی و حقوقی را در تمام کشورهای جهان پدید آورده است، به این معنی که «فرآیند دگرگونی جنسی، تغییر در خاستگاه نسل بشر، زن یا مرد است که در نتیجه عدم تعادل را در پی خواهد داشت. به همین سبب بسیاری از سازمان های حقوق بشری این فرآیند را در ردیف مصادره حقوق جنسیت انتخاب شده می دانند. در این پژوهش قصد داریم جنبه های حقوقی فرد تغییر جنسیت داده را در رابطه با قانون اجرایی عراق بررسی کنیم. همچنین نگاهی داشته باشیم به دیدگاه فقه امامی و آراء متعدد آن در باب تغییر جنسیت برگرفته از آراء فقهای قرن معاصر و همچنین مذاهب چهارگانه ی اهل تسنن . در ادامه بر فتوای مراجع تقلید برجسته متمرکز شدیم و در راستای این پژوهش مجموعه ای از اشکالاتی که مسائل دینی جدید منطبق با احکام شرعی پیش آمده آشکار شد. ما نظرات برخی از اساتید و فقهای متجدد حوزه های علمیه را در رابطه با آنچه را که ناقص یا حرام می دیدیم در توصیه های خود بیان کردیم و نظرات پذیرفته شده را تأیید کردیم. و بر این اساس به این نتیجه رسیدیم که تغییر جنسیت در فقه اسلامی تفاوت در ضرورت تغییر است ، مشروط بر اینکه بین اندام های داخلی و خارجی فرد توافق وجود داشته باشد، در حالی که قانون عراق به سمت تغییر برای درمان ابهام جنسی و درمان بیماران مبتلا به اختلال هویت جنسیتی رفت که جهت گیری مذهبی آن را نقض کرده و راه را باز کرد، اما در مورد تغییر نزدیک به تمایل روانی به عدم پذیرش جنسیت ظاهری، افراد تراجنسیتی، یعنی تغییر جنسیت کامل به جنسیت دیگر، احتمالی است که هنوز ثابت نشده است و سؤالات فقهی ذکر شده در این نوع، فرضیه های محض است که مشمول آن نیست ، بنابراین تغییر جنسیت به این معنا که فرد جنسیت اول خود باقی می ماند، اما باعث می شود که جنسیت خود را بدون تغییر جنسیت دیگر تغییر دهد، یعنی با تغییر دستگاه تناسلی و تزریق دارو به وی برای ایجاد حالت جنس مخالف در آن، بنابراین جستجوی تغییرات در آن ممنوع است. ما متوجه شدیم که قانونگذار عراق قانون یا مصوبه ی خاصی را برای عملیات تغییر جنسیت تنظیم نکرده است، و این فقط محدود به دستورالعمل های کلی است که توسط وزارت بهداشت عراق در کتاب های نوشته شده در سال ۲۰۰۲ میلادی صادر شده است و اینکه مجوز انجام عملیات اصلاح جنسی محدود به بیماران اختلال هویت جنسی و ابهام جنسی است ، بنابراین قانون کارت ملی ، همان قانونی که در خصوص اعطای مجوزهای مدنی لازم الاجراست، مقررات مربوط به تغییر جنسی را شامل نمی شود. تغییر نام، افزودن یا حذف آن، تغییر نام ثبت شده در ثبت عمومی محسوب می شد.

کلمات کلیدی: تراجنسیتی، تغییر جنسیت، وضعیت حقوقی، مرکز حقوقی.

فهرس المحتويات

المقدمة	١٩
١. بيان المسألة	٢٠
٢. أهمية البحث	٢٠
٣. هدف البحث	٢١
٤. منهجية البحث	٢١
٥. أسئلة البحث	٢١
٦. فرضيات البحث	٢٢
٧. دراسات سابقة	٢٢
٨. هيكلية البحث	٢٢
الفصل الاول: المفاهيم والکليات	٢٥
١-١. المفاهيم	٢٦
١-١-١. الجنس	٢٦
١-١-١-١. مفهوم الجنس لغةً	٢٦
١-١-١-٢. مفهوم الجنس اصطلاحاً	٢٩
١-١-٢. عابري الجنس	٣٠
١-١-٢-١. مفهوم عابري الجنس لغةً	٣٠
١-١-٢-٢. مفهوم عابري الجنس اصطلاحاً	٣٠
١-١-٣. التحول الجنسي	٣٢
١-١-٣-١. مفهوم التحول الجنسي لغةً	٣٣
١-١-٣-٢. مفهوم التحول الجنسي اصطلاحاً	٣٣

- ۳۳ الخنثى ۴-۱-۱
- ۳۴ مفهوم الخنثى لغةً ۱-۴-۱-۱
- ۳۵ مفهوم الخنثى اصطلاحاً ۲-۴-۱-۱
- ۳۶ الكليات ۲-۱
- ۳۶ حالات تغيير الجنس ۱-۲-۱
- ۳۷ أسباب تغيير الجنس ۲-۲-۱
- ۳۷ نطاق تغيير الجنس ۳-۲-۱
- ۳۸ شروط تحقق العبور الجنسي ۴-۲-۱
- ۳۸ الحالة الجسمانية ۱-۴-۲-۱
- ۳۸ الحالة النفسية ۲-۴-۲-۱
- ۳۹ الحالة الاجتماعية ۳-۴-۲-۱
- ۴۱ إثبات حالة العبور الجنسي ۵-۲-۱
- ۴۱ المعيار العضوي التناسلي ۱-۵-۲-۱
- ۴۱ معيار التغييرات الهرمونية ۲-۵-۲-۱
- ۴۲ معيار الحالة النفسية والاجتماعية ۳-۵-۲-۱
- ۴۲ تقسيمات الجنس ۴-۵-۲-۱
- ۴۵ الفصل الثاني: مشروعية التحول الجنسي وشروطه في الفقه الإسلامي والقانون العراقي
- ۴۶ مشروعية التحول الجنسي في الفقه الإسلامي ۱-۲
- ۴۶ التداخل الطبي والوضع الولادي ۱-۱-۲
- ۴۷ التغييرات المادية ۱-۱-۱-۲
- ۴۸ العمليات الجراحية ۲-۱-۱-۲
- ۴۸ رأي الشارع المقدس في التحول الجنسي ۳-۱-۱-۲
- ۴۹ مشروعية التحول الجنسي في القانون العراقي ۲-۱-۲
- ۴۹ الضوابط القانونية لتغيير الجنس ۱-۲-۱-۲

- ٥٠ ٢-١-٢. الحالة الولادية لعابري الجنس
- ٥٢ ٢-٢. العلة في منع تغيير الجنس أو إباحتة
- ٥٢ ١-٢-٢. الشروط القانونية
- ٥٣ ١-١-٢-٢. الشروط القانونية في إباحتة تغيير الجنس
- ٥٣ ٢-١-٢-٢. الشروط القانونية في تحريم تغيير الجنس
- ٥٣ ٢-٢-٢. الشروط التشريعية في تحريم تغيير الجنس أو إباحتة
- ٥٤ ١-٢-٢-٢. الشروط الشرعية في إباحتة تغيير الجنس
- ٥٥ ٢-٢-٢-٢. الشروط الشرعية في تحريم تغيير الجنس
- ٥٦ ٣-٢. الوضع القانوني والشرعي لعابر الجنس
- ٥٦ ١-٣-٢. الوضع القانوني لعابر الجنس في قانون الجنسية العراقية لعام ٢٠٠٦
- ٥٦ ١-١-٣-٢. حالة الجنس في قانون الجنسية العراقية
- ٥٦ ٢-١-٣-٢. حالة تغيير الجنس وجهة الدعوى
- ٥٧ ٢-٣-٢. الوضع الشرعي لعابر الجنس على رأي الأمامية
- ٥٨ ١-٢-٣-٢. آراء الأمام السيستاني في عابري الجنس
- ٦١ ٢-٢-٣-٢. آراء الأمام الخامنئي في عابري الجنس
- ٦١ ٣-٢-٣-٢. آراء المذاهب الأربعة في عابري الجنس
- ٦٥ الفصل الثالث: آثار المتحولين جنسياً في الفقه الإسلامي والقانون العراقي
- ٦٦ ١-٣. الآثار القانونية لعابر الجنس في القوانين العراقية النافذة
- ٦٧ ١-١-٣. المركز المجتمعي
- ٦٨ ١-١-٣. المركز الطبي
- ٦٩ ٢-١-٣. النظم القانونية لمعالجة حالات عابري الجنس
- ٦٩ ٢-١-٣. تغيير الجنس سبباً للفسخ
- ٧٠ ١-٢-١-٣. الأحكام القانونية لعابر الجنس في النكاح
- ٧١ ٢-٢-١-٣. الأحكام القانونية لعابر الجنس في الفسخ

۷۲ ۳-۱-۳. آثار تغيير الجنس في مسائل الأحوال الشخصية
۷۲ ۱-۳-۱-۳. آثار تغيير الجنس في مسائل الأحوال الشخصية غير المالية
۷۴ ۲-۳-۱-۳. آثار تغيير الجنس في مسائل الأحوال الشخصية المالية
۷۶ ۲-۳. الآثار الشرعية لعابر الجنس عند الشيعة الأمامية
۷۶ ۱-۲-۳. المركز الشرعي
۷۷ ۱-۱-۲-۳. آراء الأمام السيستاني
۷۹ ۲-۱-۲-۳. آراء الأمام الخامنئي
۷۹ ۲-۲-۳. القوانين المتعاملة مع عابري الجنس
۸۲ ۱-۲-۲-۳. الأحكام العامة
۸۴ ۲-۲-۲-۳. الأحكام الشرعية
۸۴ ۳-۲-۲-۳. أحكام النكاح والفسخ والجنسية
۸۷ الخاتمة
۸۸ ۱. النتائج
۸۹ ۲. التوصيات
۹۱ المصادر والمراجع

المقدمة

الحمد لله كثيرا الذي جعل من الزوجين لذكر والأنثى عمادين للمجتمع وأفضل والصلاة وأتم التسميم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا وسندنا يوم الدين ابا القاسم المصطفى محمد (صلى الله عليه وآله) وعلى آله الطيبين الطاهرين خزائن العلم وبيارغ الدين (عليهم السلام).

أما بعد قال الله تعالى «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا»^١. هكذا علمنا الباري انه قد وضع أساسات الخلق والتكوين للبشرية ان خلق الذكر والأنثى فهذا يبين لنا أن وجود البشرية كانت ضمن نطاق جنسين وهما ادم و حواء فقد أعطى جلالته للذكر مهامه و واجباته وسلوكياته كما انه قد أعطى للأنثى مهامها و واجباتها وسلوكياتها كل هذا جاء دليلا في قوله «وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ»^٢. أي انه قد جعل للذكر هيئة والتكوين يختلف عن سواه أي انه قد اعطاه اجهزة عامه متشابهه وأجهزة خاصة تختلف عن الإناث والعكس.

ان هذا التكوين الدقيق قد وضع بحكمة وتقدير الخالق فان كان ذكرا بقي على ذكورته وان كانت بقيت على أنثويتها كل هذا من باب تصويب وجوب البشرية على أرجاء المعمورة، فيأتي من أصيب بتشوّه أو نقص أو صاحب رغبة بيدي معارضة على ما خلق عليه.

فكان التحول الجنسي من النوازل أو المستحدثات على اصل وجود المجتمعات فكان هنالك من يريد أن يغير جنسه بلا ضوابط شرعية أو قانونية ويقوم اخر بتغيير جنسه لمجرد الرغبة فهنا اتضح اصل هذا التغيير وان الثورة العلمية جعلت هذا الأمر في متناول اليد متناسين دور الخالق وحكمته من خلقه فيقوم باستئصال جهاز معين موافق لجنسه بجهاز اخر مخالفا لجنسه فوجد مصطلح "التغيير الجنسي" بالرغم من الممانعات والمحرمات كان هنالك من يقوم بهذا الفعل تارثا بعدر وتارة برغبة.

ففي جميع القطاعات، هناك الآن ثورة علمية تحدث في العالم، يقدم الباحثون والعلماء للبشرية باستمرار الاكتشافات والابتكارات الجديدة ويذهلون العالم بإنجازاتهم كدليل على أن الفكر والخيال البشري لا يعرفان حدودا.

على الرغم من أن رفع مستوى البشرية ومساعدتها في حل مشاكلها هما الهدفان الرئيسيان للبحث العلمي النشط، الذي يكرس العلماء وقتهم وطاقتهم ومواردهم من أجله، فإن ما يتضح في الواقع هو أن التقدم العلمي كما يمر به غالبية الناس يسقط ضمن هذا الهدف الرئيسي.

بعض الأفراد يسيئون استعماله ويستغلونه بشكل غير قانوني مما له الكثير من الآثار السيئة، فمن المشاكل التي واجهها

١. الحجرات ١٣

٢. القلم ٤

الرجل منذ القدم الخنوثية، أو ما يسمى بالازدواجية، حيث يحمل الشخص صفة الذكر والأنثى. يعد الباحثون في العلوم الصحية والطبية من أهم الفئات التي قدمت خدمات جليلة للبشرية من خلال تطوير المجال الطبي في التشخيص والعلاج والجراحة والأدوية وكل ما يساعد الإنسان على التمتع بصحة جيدة والتعافي من الأمراض، ومن المشاكل التي عانى منها الإنسان منذ القدم مشكلة هذه العلاجات والعمليات الهرمونية التي خرجت عن مسارها وتم توظيفها في إجراءات تغيير الجنس على أساس الميول الذاتية والرغبات الشخصية بدلاً من علاج الخنوثية. على عكس القانون العربي، الذي لم يتأثر، كان التشريع الذي يحكم جراحات تغيير الجنس هو العنصر الأول الذي ظهر في الدول الغربية التي سرعان ما تدخلت. من أجل هيكلة هذا الموضوع المعقد على أساس معايير الشريعة الإسلامية والممارسة الطبية العادية.

فقد قمنا بدراستنا هذه لتبيان ما للمتحول وما ضده من موقف الشرع المقدس والقانون الوضعي وقد أكدنا فيه على المركز القانوني لعابري الجنس أي التكييف الواضح لهذه الفئة أن وجدوا وأخذنا الآراء الدينية السديدة لعلماء الفقه الأمامي منهم مراجع الدين المعاصرين أمثال الأمام علي السيستاني والأمام علي الخامني حيث يحظى هذين العالمين الجديلين بقاعدة مقلدين تتجاوز الملايين من المسلمين ولكون المركز القانوني لا يبتعد في أصله عن المركز الشرعي ن حيث الخطوط العامة ارتأينا أن نمزج الآراء الفقهية والقواعد القانونية والوقائع الفعلية بالإضافة إلى الإجراءات الطبية في دراسة واحدة تأخذ على عاتقها المقارنة بين المختلفات والوقوف على المتشابهات من باب التزام الفرد بالقوانين والأحكام الشرعية. بالإضافة إلى تفريق نقاط الخلاف وجمعها في مضمرة التوافق الوضعي مع توصيات ونتائج تجاري ما هو موثق بالشرع والقانون.

١. بيان المسألة

أن العلم الحديث قد ادخل مجموعة من المستحدثات في سبيل الاختراع والاكتشاف والتجربة فكان التسابق المحموم بين علمائه خير إثبات للوصول إلى المجهول من العلم، رغبة مني في معرفة الأثر الشرعي والعمل الفقهي المرتبط بما يخص موضوع البحث كان لي الاختيار لموضوع (عابري الجنس) وذلك لبيان ما كان يراه الحاكم الشرعي والقانون الوضعي كل على حده فلما كان تطور العلم بجوانب عديدة وحساسة وظهور أجناس جديدة وبعضها هجينة كان لزاماً على القانونيين إيجاد المخرج المناسب في بيان المفهوم والوقوف على المتغيرات ووضع أسس رصينة للتعامل مع مستحدثات المسائل منها (عابري الجنس) وعليه أختارنا بحثنا هذا لتبيان الوضع القانوني لموضوع البحث

٢. أهمية البحث

١. العمل على إنهاء الجدل حول الموضوع وإيفاء جوانبه بمجمل الأفكار والقواعد والقوانين

٢. توضيح صورة الموضوع للمجتمع وبيان شرعيته من سواها

٣. خلق مجتمع متفهم للأمور القانونية مثار الجدل

٣. هدف البحث

١. بان نوع الإشكاليات. قبول عابر الجنس من عدمه والأخذ بالآراء الشرعية والقانونية والوصول إلى آلية عمل

مناسبة للحالة

٢. بيان الجانب المتضرر والدفع في أحقيته

٤. منهجية البحث

١. المنهج الاستقرائي. وذلك باستقراء بجمع المادة العلمية من مختلف المصادر والمراجع، التي لها علاقة بموضوع الرسالة

٢. المنهج المقارن. في مقارنتي بين الأنظمة التشريعية ومصادرها وبين أنظمة الدولة الواحدة

٣. المنهج التحليلي. وذلك من خلال جمع المادة العلمية وتحليلها والخروج بمخرجات متنوعة قابلة إلى وضع آلية تشريعية

جديدة

٤. منهج جمع المشابهات التشريع وسائله. من خلال أتمتة التشريعات فيما يخص عنوان الرسالة

٥. منهج الاستقراء الضمني. الأخذ بالتعديلات وتطويرها

٦. المنهج القضائي. آراء القضاء وحيثياته في حالات عابري الجنس

٥. أسئلة البحث

السؤال الرئيسي

ما هو الوضع القانوني لمتحولي الجنس (عابري الجنس) في القانون العراقي والشريعة الإسلامية؟

الأسئلة الفرعية

السؤال الأول: ماهي هي أحكام المتحولين في الفقه الإسلامي والقانون العراقي؟

السؤال الثاني: ماهي آثار المتحولين في الفقه الإسلامي والقانون العراقي؟

السؤال الثالث: ما هي موقف الشريعة الإسلامية من عابري الجنس؟

٦. فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية

لما كان العلم فيصلاً في حل الكثير من المشكلات فكان من مخرجاته أمورٌ جديدة جعلت القانون يبحث في حل مشكلاته منها (عابري الجنس) في وضعهم القانوني من حيث الجنسية والميراث والحالة المجتمعية

الفرضيات الفرعية

الفرضية الأولى: تتمحور الفرضية الأولى في الوصول الجانب القانوني والفقهية لمتحوّل الجنس.
الفرضية الثانية: تتمحور الفرضية الثانية حول الوضع الاجتماعي لمتحول الجنس في الجنسية والميراث والحالة المجتمعية.
الفرضية الثالثة: تتمحور الفرضية الثالثة حول حلول وضعية متحوّل الجنس في القانون العراقي والشرع الإسلامي.

٧. دراسات سابقة

أ- لم يجد الطالب دراسات مسبقة في موضوع بحثه ولا عنوانه إنما وجد بعض العنوانين في بعض المصادر لكنها لم تأخذ بوجه الخصوص عنوان بحثه وبعض البحوث الثانوية منها.

١. تغيير الجنس البشري وموقف الشريعة الإسلامية منه (بحث) للدكتور حاتم أحمد عباس - جامعة تكريت
٢. تحويل الجنس وأثره على الحالة المدنية - دراسة تحليلية مقارنة (رسالة ماجستير) للطالبة ريمة صالح عبد الرحمن المانع - جامعة قطر

٣. أثر جراحة تغيير الجنس في فسخ النكاح (دراسة فقهية) للدكتورة أسماء بنت عبد الرحمن الرشيد - جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية

ب- بيان الفرق الأساسي بين البحث المقترح والدراسات السابقة بأسلوب واضح ودقيق.

١. أن هذا البحث يأخذ في مقارنة الرأي الإسلامي الأمامي بشكل مستفيض عكس باقي الدراسات المنشورة ويقارنه بالقانون العراقي

٢. هذا البحث يدور في تحديات الحالة الاجتماعية لعابر الجنس

٨. هيكلية البحث

أن في دراستنا هذه قد قمنا بتفصيل محتوياته على نحو التالي:

تكونت هذه الدراسة من المقدمة وأهمية البحث والجديد في البحث وإشكالية البحث ومنهجية البحث وخطة البحث فأسئلة البحث وفرضياته بالإضافة إلى تناول الدراسات السابقة التي احتوت الموضوع من جوانب غير جوانب التي احتوتها.

قد احتوى الفصل الأول على المباحث التمهيدية التي انقسمت إلى المبحث الأول (المفاهيم) تضمنت التعاريف للمصطلحات المذكورة في دراستنا هذه لغتنا واصطلاحا وقانونا بالإضافة إلى بعض تقسيمات المصطلحات واحتوى المبحث الثاني (الكليات) على مطالب عدة منها التمهيد لدخول الدراسة وشروط تحقق العبور الجنسي وإثبات حالة العبور الجنسي وحتى المبحث الرابع دراسة في التطور في العبور الجنسي تاريخيا تضمن الوقائع القانونية في تشريعات العامة لموضوع البحث. احتوى الفصل الثاني الموسوم بـ (مشروعية التحول الجنسي وشروطه في الفقه الإسلامي والقانون العراقي) على ثلاث مباحث كان في أوله مشروعية التحول الجنسي في الفقه الإسلامي أخذنا فيه التداخل الطبي والوضع الولادي وراي الشارع المقدس في تحول الجنسي وكان في ثاني (العلة في منع تغيير الجنس أو إباحته) تضمن مطلبين (الشروط القانونية، الشروط الشرعية) وفي المبحث الثالث ناقشنا (الوضع القانوني والشرعي لعابر الجنس والذي تضمن مطلبين كان الأول (الوضع القانوني لعابر الجنس في قانون الجنسية العراقية لعام ٢٠٠٦) أما في المطلب الثاني ناقشنا (الوضع الشرعي لعابر الجنس على راي الأمامية) وقد أخذنا في الآراء الخاصة بالمرجعين الأمام السيستاني والأمام الخامنئي) وأضفنا مطلباً ثالثاً احتوى على (آراء المذاهب الأربعة في عابري الجنس).

أما في الفصل الثالث ناقشنا (آثار المتحولين جنسيا في الفقه الإسلامي و القانون العراقي) الذي احتوى على مبحثين كان الأول منه دراسة حول (الآثار القانونية لعابري الجنس في القوانين العراقية النافذة حتى هذا المبحث على ثلاثة مطالب توزعت على (المركز المجتمعي، تغيير الجنس سببا للفسخ، القوانين الإدارية المتعاملة مع عابري الجنس) وفي المبحث الثاني ناقشنا (الآثار الشرعية لعابر الجنس عند الشيعة الأمامية فكان من مطلبين الأول (المركز الشرعي) أخذنا فيه آراء المرجعين الجليلين الأمام السيستاني والأمام الخامنئي وأما المطلب الثاني ناقشنا فيه القوانين المتعاملة مع عابري الجنس تضمن الأحكام العامة والأحكام الشرعية وأحكام النكاح والفسخ والجنسية.

اختتمنا دراستنا هذه بعرض نتائج ما توصلنا إليه من خلال البحث والتنقيح والمراجعة وذكرنا مجموعة من التوصيات خاصة بموضوع البحث أخذين بنظر الاعتبار إمكانية المشرع في تنظيم مسائل العبور الجنسي وتكييفها قانونا.

الفصل الاول: المفاهيم والکليات

١-١. المفاهيم

قد خلقنا الله تعالى من أمشاج ونفخ فينا الروح وفضلنا عن باقي المخلوقات بالعقل وكان من ضمن مصداق هذا العقل المعرفة ومن صلب المعرفة انبثقت لنا مسميات الأشياء ومفاهيمها الجمه فكان لابد من تسمية كل شيء بمسماه ومن دراستنا هذه كونا فكرة عن تعاريف كافة المفاهيم وهي كما يلي.

١-١-١. الجنس

وهو ما يعرف به النوع البشري أو الحيواني ويكون علامة دالة على موقعه في المجتمع بالإضافة لتحديد ظروفه وموقعه ضمن التكوين الفسيولوجي المحدد في إقليم الدولة، ويكون هو الموضوع الواسع في تبلور الحقوق والواجبات كل على حدة، فقد أكرمنا الله إذ جعل لنا هيئة عامة كبشرية وتكوين داخلي كالجنس لذا صار الحضور للجنس هو ما يحدد نوع العلاقة الزوجية والعائلية لذا إهتمت الأديان بهذا الأمر بإعتبار الحرمة والشرعية وما إلى ذلك من أمور فكان للإسلام اليد الطولى في وضع الأسس الواضحة للجنس وتصنيف الحالات ومعالجته إن شابه خلل.

١-١-١-١. مفهوم الجنس لغة

يعرف الجنس في كتب اللغة والكلام بأنه كل ضرب من الشيء^١ والبعض الآخر قد ذهب إلى أن الجنس هو الضرب من الشيء اعم من الأنواع^٢.

الجنس: «كل لفظ عم شيئين فصاعدا. فهو جنس لما تحته»^٣.

وقد جاء في المعجم الوسيط انه المراد منه عند المناطق ما يدل على شتى المختلفين بالأنواع^٤.

وغالباً ما تذهب التعريفات المنطقية للأمور المجهولة أنها تأخذ الجانب المنطقي الذي يميز هذا عن ذلك وفي معرض الحديث عن الجنس وتعريفاته، فهنا لا بد من التطرق إلى آراء الأصوليين والمنطقيين في أن رأيهم كان تمييز للأصول والأنواع فهذا ما ذهبت إليه الكثير من محدثي اليوم وقد نكون في تعريفنا أمام أهم الأمور التمييزية وضعها الله سبحانه وتعالى للبشرية جمعاء ولأجل ذلك ذهب بعض العلماء إلى أن الجنس يعني الترادف وبعضهم أشار إلى التناسل والتكاثر ومنهم من ذهب

١. الفراهيدي، العين: ج ٦، ص ٥٥

٢. الجوهري، الصحاح: ج ٣ ص ٩١٥

٣. الدليمي، الدرّة البهية في أهم التعريفات النحوية: ص ٢

٤. الشنقيطي، المعجم الوسيط: ج ١، ص ١٤٠